

ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية

ملوح مفضي السليحات *

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، ومعرفة إن كان هناك أثر لمتغيرات الدراسة (الجامعة، الرتبة الأكاديمية، التخصص) في تحديد درجة التحدي. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية، الذين هم على رأس عملهم في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2010/2009 في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة والبالغ عددهم (197)، وقد استجاب منهم (180) عضو هيئة تدريس. ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع الاستبانة على أفراد الدراسة، بعد أن تحقق لها صدق وثبات مقبولان، وتم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (t) وتحليل التباين الأحادي والمقارنات البعدية.

أظهرت النتائج أن درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر مجتمع الدراسة، فيما يخص مجالي التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع، وعلاقة الأحزاب بالحكومة، قد جاءت بدرجة متوسطة، في حين جاءت درجة التحدي الناتجة عن الأحزاب ذاتها، بدرجة منخفضة. وأكدت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمتغيري الجامعة والرتبة الأكاديمية، في حين كانت هناك فروق دالة إحصائية لمتغير التخصص ولصالح تخصص العلوم السياسية.

الكلمات الدالة: العمل الحزبي، الأردن.

المقدمة والخلفية النظرية

مستوى التطور السياسي للمجتمع، والجماعات التي لم تعرف الظاهرة الحزبية غالباً ما تكون في مرحلة بدائية من مراحل تطورها السياسي (كامل، 1995). وقد عرف الأردن نشأة الأحزاب السياسية في وقت مبكر من تاريخه والتي تعود إلى مطلع العشرينيات من القرن الماضي، وبذلك فقد واكبت هذه النشأة نشأة الدولة الأردنية وتطورها، حيث كانت الأحزاب تسجل بموجب قانون الجمعيات الأردني شأنها في ذلك شأن مختلف التنظيمات الاجتماعية (زهرا والعمايير، 2008).

وتتعدد التعريفات الخاصة بالأحزاب السياسية، فقد جاء في لسان العرب لابن منظور وفي معجم متن اللغة للشهيد رضا أن الحزب معناه النوية في ورد الماء، وجاء بمعنى الطائفة والسلاح، والأحزاب جمع من تألبوا وتظاهروا على حرب النبي صلى الله عليه وسلم، فكانت موقعة الأحزاب، وأحزاب الرجل جنده، وأصحابه (ابن منظور، مادة حزب ورضا، ص 76). أما كلمة سياسي فأخوذة من كلمة سياسية، والسياسة لغة نقيذ القيام بشؤون الرعية، واستخدم العرب لفظ السياسة بمعنى الإرشاد والهداية، وتشمل دراسة السياسة نظام الدولة وقانونها

تشغل الأحزاب السياسية حيزاً كبيراً في الحياة العامة في كل مجتمع من المجتمعات، وفي كل نظام من أنظمة الحكم، فهي في النظام الديمقراطي عنصر من عناصر هذا النظام، ومؤسسة من مؤسساته. وتقوم بمجموعة من الأدوار مثل عمليات التنظيم والتعبئة والتحريك، وتؤدي إلى إيجاد وبلورة الوعي السياسي؛ لذا يعد الحزب من أهم المؤسسات في بناء الدولة الحديثة.

وينظر للأحزاب باعتبارها ضرورة تقضي بها طبيعة الأنظمة الديمقراطية، والعداء للأحزاب يخفي في حقيقته عداءً للديمقراطية، فلا حرية سياسية دون أحزاب (Joseph, 1996). وقد بات من المتفق عليه أن ظهور الأحزاب السياسية في أي مجتمع من المجتمعات، يعد أحد المؤشرات المهمة الدالة على

* قسم أصول التربية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2010/3/28، وتاريخ قبوله 2010/9/14.

الأردني رقم 32 لسنة 1992م الذي عرّف الحزب السياسي بأنه "كل تنظيم سياسي يتألف من جماعة من الأردنيين وفقا للدستور وأحكام القانون بقصد المشاركة في الحياة السياسية وتحقيق أهداف محددة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويعمل بوسائل مشروعة" (قانون الأحزاب، 1992).

نظريات نشوء الأحزاب السياسية وتصنيفها:

عرف الفقه السياسي العديد من النظريات الخاصة بنشأة الأحزاب السياسية والتي تلقى قبولا عاما عند الفقهاء، ويمكن حصرها في ثلاث نظريات وهي: النظرية المؤسسية والتي تربط بين نشأة الأحزاب وتكوين المجالس التشريعية ثم تكوين المجموعات واللجان الحزبية لكسب الأصوات لأعضاء هذه البرلمانات من الخارج وتشمل مجموعات ذات أصول طبقية وتنظيمية واقتصادية متقاربة. وقد تبنى هذه النظرية كل من ماكس فيبر وموريس ديفرجيه. أما نظرية الموقف التاريخي فتربط نشوء الأحزاب بتعرض الأنظمة السياسية لعدد من الأزمات والمشاركة والتكافل، والتي دفعت الأفراد والمجتمعات إلى التجمع في تنظيمات سياسية. أما أصحاب النظرية التتموية فقد ربطوا نشأة الأحزاب بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، وأن الأحزاب قد جاءت نتيجة لعمليات التنمية والتحديث السياسي وازدياد توسع مفهوم المشاركة السياسية (الهوراني، 1995، ومشاقبة، 1997).

ويمكن تصنيف الأحزاب إلى أحزاب عقائدية وتقوم على وجود عقيدة سياسية للحزب تقدم من خلاله تفسيراً للواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي وتضع بناءً على هذا الفكر تصورات مستقبلية. أما الأحزاب البرمجية فإنها تقوم على تحقيق برامج محددة وتتغير سياساتها من وقت لآخر تمثيا مع الظروف والمتغيرات التي تحدث في المجتمع. وهناك أحزاب تنشأ لتحقيق مصالح محددة لفئة أو مجموعة من الأفراد لذا فإنها تسمى أحزاب مصالح، أما الأحزاب الشخصية فتقوم على وجود شخصية زعيم الحزب أو رئيسه وهو غالبا ما يكون المؤسس، لذا ينتهي الحزب بوفاته (عفيف، 2008). وتختلف طبيعة الأنظمة الحزبية حسب طبيعة النظام السياسي والاجتماعي واختلاف الأيديولوجيات السياسية بكل مجتمع (مها، 1997 والمشاقبة، 1998).

ومن هنا ظهرت العديد من الأنظمة الحزبية كنظام الحزب الواحد الذي يقوم على اعتناق الأسلوب المركزي الشديد والنظام التسلسلي الأمر الذي يبعده عن نظام دولة المؤسسات الدستورية وأجهزتها التي تعرفها الديمقراطيات البرلمانية. ونظام الأحزاب الثنائية حيث تنحصر لعبة القوى السياسية عمليا في المواجهة

السياسي، ونظام الحكم فيها بما يتخلله من أنشطة فردية وجماعية تؤثر في مجريات الحياة العامة، وتوصف بأنها سياسة عندما يكون هدف هذه الجماعة هو الوصول إلى السلطة أو البقاء أو الاشتراك فيها لذا فإن إضافة وصف سياسي ضرورة للتحديد وعدم الخلط (الخطيب، 2002).

أما مفهوم الحزب السياسي فنمهد له بتقديم عدد من التعريفات التي اقترحت في شأن الحزب ومحاولة اشتقاق ما تنطوي عليه هذه التعريفات من معان ودلالات قد تقيد فيما نحن بصدد الآن. ومن هذه التعريفات ما جاء في الموسوعة العربية فتعرّفه بأنه مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة، ويحاولون أن يحققوا المبادئ التي يؤمنون بها، وهم يرتبطون ببعضهم وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من قبلهم تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل (الكياي، 1974). وهناك من يعرف الحزب بأنه ذلك التنظيم القائم على مبادئ معينة تستطيع أن تجد لها مناصرين ومشيعين راغبين في تطبيق هذه الأفكار على أرض الواقع والوصول إلى السلطة السياسية (مشاقبة، 1998). بينما يرى البعض أن الحزب هو مجموعة من الأشخاص الذين تجمعهم أفكار ومبادئ مشتركة ويخضعون لتنظيم وقيادة موحدة هدفهم الوصول إلى السلطة أو المشاركة بها (فيليب، 1998). ويعرفه آخرون بأنه تنظيمات تضم عددا من الأشخاص يعتقدون أفكارا سياسية واحدة، وتعمل على ضمان تأثيرهم الفعال على إدارة الشؤون السياسية للدولة، فهم جماعة منظمة تشد أن تكون لها الكلمة في أشخاص الحكومة وسياستها، وتخدم مجموعة من المبادئ (الزيات، 2002).

ويؤكد مصالحة ضرورة توفر ثلاثة عناصر أساسية في العمل الحزبي وهي: مجموعة الأفراد القادرين على التعبير عن مطالبهم، ولهم هدف وهو الوصول إلى الحكومة لتنفيذ برنامج سياسي معين سواء كانت أغراضه اجتماعية أو اقتصادية أو أي أغراض أخرى، وتسلك هذه الجماعة في سبيل هدفها طرقا ديمقراطية، ومن هنا فإن الأحزاب التي تلجأ إلى استخدام القوة والعنف، وتلك التي لا يكون من مبادئها الاشتراك في الحكم، تخرج من نطاق التعريف (مصالحه، 1999). وباستعراض التعريفات السابقة يمكن تعريف الحزب بأنه تجمع من الأفراد ذو بناء تنظيمي يعبر عن مصالح وقوى اجتماعية معينة للوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها من خلال تولي ممثليه المناصب العامة. أما المقصود بالأحزاب السياسية الأردنية كما وردت في الدستور الأردني الذي يعد من أقدم الدساتير العربية التي نصت على التعددية، فيقتصر على الأحزاب المرخصة والمسجلة رسميا وفقا لقانون الأحزاب

كما أنها أدوات تفتتت لوحدة الأمة فهي تساعد على جعل المجتمع مسرحاً للتنافس والتطاحن، مما يؤدي في النهاية إلى فصم عرى وحدة الأمة ومن ثم اضطراب وحدة الحكم فيها (الخطيب، 2002). ومن الانتقادات التي وجهت إلى الأحزاب أيضاً أنها تعمل على تزييف وتشويه الرأي العام لكونها تفضل وتتبنى باستمرار وجهة النظر الحزبية بغض النظر عن المصلحة القومية، فضلاً عن ذلك فالحزبية تؤدي إلى ضعف وعدم استقرار في إدارة الدولة، بل إنها تحيل النواب إلى موظفين برلمانيين مما يتسبب في نشوء نوع من البيروقراطية السياسية تصبح في المحصلة النهائية تمثل حكم الأوليغارشية (الأقلية الحزبية) داخل النظم الديمقراطية (نقرش، 1992).

ونستطيع أن نستنتج مما تقدم أن نجاح الأحزاب السياسية في تأدية وظائفها يتوقف على صدق العمل وبث الإخلاص في أذهان الجماهير، وإظهار قدرة الحزب على تحمل المسؤولية السياسية بأمانة فيما يتعلق بالعمليات السياسية والحكومية، ودقة تنظيم العمل التشريعي والتنفيذي بما يخدم مصالح الأمة، والتخطيط الواضح لتنفيذ برامج الأحزاب السياسية، وسهولة وضع هذه البرامج وسهولة فهمها على كافة المستويات.

مراحل تطوّر الحياة الحزبية في الأردن:

عرف الأردن النشاط الحزبي منذ تأسيس الإمارة، ويمكن القول بأن الأحزاب السياسية كانت أحد ملامح الصور السياسية العامة للأردن طيلة تاريخه، ويمكن تقسيم تطور الحياة الحزبية منذ تأسيس الدولة الأردنية عام 1921م حتى الآن إلى أربع مراحل رئيسية هي:

• **المرحلة الأولى:** عهد الإمارة (1921-1946) حيث أخذت الحكومة منذ نشأة الإمارة بالتعددية الحزبية وأفسحت المجال أمام تكوين الأحزاب السياسية، ويتضح ذلك من منطوق القانون الأساسي لإمارة شرق الأردن لسنة 1928م الذي أكد في المادة (11) على أن لجميع الأردنيين الحرية في الإعراب عن آرائهم ونشرها وأن يعقدوا الاجتماعات معاً وأن يؤلفوا الجمعيات ويكونوا أعضاء فيها طبقاً لأحكام القانون (القانون السياسي لإمارة شرق الأردن، 1928). وقد تشكل في عهد إمارة شرق الأردن مجموعة من الأحزاب كانت أحزاباً وطنية من حيث النشأة والأهداف، وتوصف الأحزاب في هذه الحقبة بأنها أحزاب تجمعات برامجية بعيدة عن المعنى الحزبي ذات الإطار والمفهوم العقائدي، وقد انتهجت أسلوب العمل الجماعي ونادت بالوحدة العربية (غرايبه، 2005). كما أن معظم البرامج السياسية لهذه الأحزاب هي مطالب إصلاحية مكررة عند جميع الأحزاب، لذا لم تكن هذه الأحزاب، أحزاباً سياسية بمعنى الكلمة وقد اقتصر على النخب المثقفة والزعامات العشائرية

بين الحزبين الكبيرين لسنوات طويلة كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. وأخيراً نظام تعدد الأحزاب إذ يتنافس أكثر من حزبين في جذب أكبر عدد من الأفراد لعضويتها وتجميع ما تستطيع تجميعه من المناصرين والمؤيدين، ومن الأمثلة عليها فرنسا وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية (كامل، 1995، والهاجنة، 2000).

وظائف الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف هامة ومتعددة، منها الوظيفة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وتعد الوظيفة السياسية أهم هذه الوظائف، وتتجسد هذه الوظيفة في قدرة الحزب في التأثير على جماهير الشعب ومدى علاقاتها بالمؤسسات السياسية الأخرى. فالأحزاب تقوم بدور هام في تحديث المجتمعات ونقلها من أوضاع تقليدية إلى أوضاع حديثة تقوم على مؤسسات يتخصص كل منها في وظائف معينة (مصطفى، 2001). كما تساهم الأحزاب في عملية التجنيد السياسي، بإعداد القيادات وتأمين انتقال السلطة بينها (الحراني، 1995). وعلى الأحزاب القيام بمجموعة من الوظائف المهمة في الدولة؛ حتى تحقق شرعيتها في الوجود والاستمرار سواء على صعيد المجتمع، أم في إطار النظام السياسي، فعلى مستوى المجتمع تعمل الأحزاب السياسية على دمج الجماهير في الحياة العامة عن طريق إيقاظ وعيها وتنشيط حركتها وإسهامها في العملية السياسية باتجاه تحقيق ما يعرف بالتنمية السياسية التي تركز على المساواة السياسية والقانونية، والمساهمة في النشاط السياسي والاجتماعي، وتحقيق القدرة على تجاوز التناقضات والتوترات داخل المجتمع (Robert, 1982). أما على صعيد النظام السياسي فيعد الحزب بمثابة همزة وصل بين الحاكمين والمحكومين، كما يوفر الكوادر لمعالجة القضايا المطروحة، ويطرح برامج وحلولاً تزود الناخبين ببدائل للسياسة المتبعة، كما انه يعد جهاز رقابة على أعمال الحكومة من خلال النقد البناء أو المعارضة؛ وبذلك يسهم في تكوين وبلورة الرأي العام وتشكيل الإرادة العامة للمواطنين، وتجسيد سيادة الشعب (نقرش، 1992).

أما أولئك الذين لا يؤيدون الظاهرة الحزبية فهم يسوقون مجموعة من المحاذير ويرون أن الديمقراطية تتناقض مع ما ورد من مزايا، وينفون الارتباط الحتمي بين الأحزاب السياسية والديمقراطية التي نادى بها روسو، إذ لا يمكن أن تستقيم في مجتمع حزبي، وهم يرون أن الأحزاب السياسية تعمل على تقديم الصالح الحزبي على الصالح القومي العام، فكثير من الأحزاب تجري وراء تحقيق مصالحها الحزبية، بغض النظر عن الهدف والمبدأ العام الذي وجدت من أجله (Alfred, 1987)

المسلمين بأنها جمعية اجتماعية لذا فقد بقيت هذه الجماعة نشطة طوال هذه الفترة (الكخن، 1990).

• **المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة التي بدأت منذ عام 1989 وما زالت مستمرة إلى الآن، وقد أطلق على هذه المرحلة تسميات عدة أبرزها مرحلة "عودة الحياة البرلمانية في البلاد" ومرحلة "التحول الديمقراطي" أو مرحلة "المسيرة الديمقراطية". حيث انطلقت الحياة الحزبية من جديد مع عودة الحياة البرلمانية عام 1989 عندما غضت الحكومة الطرف إلى حد كبير عن نشاط الأحزاب السياسية بعد أن تم اعتماد الحكومة لمبدأ التعددية السياسية في البلاد، ولتحقيق المصلحة الوطنية تم قبول طلبات الترشيح من أعضاء التنظيمات والأحزاب السياسية غير المرخصة جراء تطبيق الفقرة (هـ) من المادة (18) من قانون الانتخابات عام 1986 والتي تحظر على التنظيمات غير المشروعة والتي تتنافى مبادئها مع أحكام الدستور بالترشيح للانتخابات (عساف، 1998). ولضمان أن لا تنتهي عملية الانفتاح والمسيرة الديمقراطية التي جرت عام 1989 إلى النهاية نفسها التي وصلت إليها تجربة عام 1957 فقد سعى المغفور له بإذن الله الملك حسين للوصول إلى اتفاق مع الشعب كان نتيجته صدور الميثاق الوطني عام 1991م، والذي أكد أن تكون القوانين بشكل عام وقوانين الأحزاب السياسية والانتخابات والمطبوعات بشكل خاص ملتزمة باحترام حقوق المواطنين الأساسية وحياتهم العامة. كما اعترف النظام بصدور الميثاق الوطني الذي وضع البنود التي تسير عليها الأحزاب السياسية ضمن نطاق الدستور حيث أكد عدم الاعتماد على التمويل الخارجي، وأكد بشكل موسع على التعددية وقلص القيود على حرية التعبير، لذلك يعد الميثاق الوطني استكمالاً وتعزيزاً لمسيرة البناء الأردنية، وأساساً لإقامة التعددية السياسية في البلاد باعتبارها أهم أركان الديمقراطية (نهار، 2001). وبعد عام من صدور الميثاق الوطني ألغيت الأحكام العرفية في 3/3/1992م، كما ألغي قانون الدفاع الذي حكم البلاد اعتباراً من عام 1939، وأقر قانون الأحزاب السياسية لعام 1992م، وأجيزت العديد من الأحزاب السياسية بموجبه لتمارس هذه الأحزاب نشاطها بشكل علني بعد أن استمر حظرها فترة طويلة منذ عام 1957م (الميثاق الوطني، 1991).

لقد كان من أبرز النتائج التي ترتبت على هذا التحول ظهور أكثر من (32) حزباً سياسياً من مختلف الاتجاهات الوطنية والقومية والدينية، وإصدار العديد من المجالات والصحف الأسبوعية والحزبية والمطبوعات المتخصصة. وقد تقلص العدد مؤخراً إلى (17) حزباً سياسياً فقط؛ وذلك بسبب

التي كانت المشاركة السياسية تعني لهم المحافظة على المكتسبات التي يتمتعون بها. ومن أبرز سمات هذه الفترة فقدان الشخصية الفكرية للأحزاب، الأمر الذي أثر تأثيراً كبيراً على النشاط الفكري في البلاد عموماً، وكانت هذه الأحزاب تضع برامجها للمطالبة بالاستقلال والتخلص من الاستعمار ولكنها كانت تتعامل مع هذه القضية بدون تنظيم وأسس قابلة للتطبيق (مصالحة، 1999). كما لم تكن هناك صلة بين الأحزاب والجماهير لافتقارها إلى الوسائل الإعلامية، ووسائل المواصلات والاتصالات ودور النشر، أضف إلى ذلك آثار الهيمنة البريطانية على الأردن، حيث لم تسمح بتطوير العمل الجماهيري المنظم، ولم تساعد في رفع المستوى الثقافي والإداري للمواطنين.

• **المرحلة الثانية:** عهد المملكة (1946-1957) في بداية عهد المملكة الأردنية الهاشمية حدثت نقلة نوعية في الحياة الحزبية تمثلت بشكل رئيسي بالاستقلال ووحدة الضفتين عام 1950م وما ترتب على ذلك من تعديل الدستور وتحديثه عام 1952م الذي أجاز تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات إضافة إلى تغيير البنية السكانية والثقافية في المجتمع الأردني. وفي هذه الفترة ظهرت العديد من الأحزاب التي مارست نشاطها بشكل علني، وكان لها دور فاعل في مؤسسات الدولة الحكومية والبرلمانية. وتميزت هذه الفترة بذروة النشاط الحزبي، إلا إن توسع الأحزاب القائمة في نشاطاتها وخرجها عن الأهداف الوطنية التي حددها الدستور أدى إلى إيصال البلاد إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، حيث ساهمت الأحزاب بعملية تعبئة وتحريك الجماهير ضد الحكومات، ونجحت في تحقيق أهدافها من خلال المناشير المكتوبة والصحف، وبدأت تنشط بشكل كبير في عهد حكومة سليمان النابلسي الأمين العام للحزب الوطني الاشتراكي حيث أخذت حكومته بالتوجه إلى النظام الجمهوري في مصر، الأمر الذي دفع جلالته المغفور له بإذن الله الملك الحسين في 25 نيسان 1957 لإعلان الأحكام العرفية وفق أحكام الدستور، وتم إلغاء الأحزاب السياسية والتنظيمات في كافة أنحاء المملكة (عساف، 1998). وقد كان الهدف الأساسي من وراء هذا القرار هو حماية أمن وسلامة الوطن، بعد أن خرجت الأحزاب عن إطارها المقرر وأصبحت تعمل لخدمة مصالح غير أردنية ومفسحة المجال أمام الأنظمة العربية والأجنبية المعادية للأردن للتدخل في شؤون الأردن الداخلية، وتعرض أمنه واستقراره ووحدته الوطنية للخطر (المشاقبة، 1998). ورغم حظر الأحزاب إلا أن بعض الأحزاب ولاسيما القومية وأحزاب اليسار كانت تعمل في الخفاء، كما جرى تصنيف جماعة الإخوان

الأردني مالت إلى الابتعاد عن المشاركة بالعمل الحزبي. ومنذ انطلاق الحياة الحزبية بشكلها الحالي عام 1992م ولغاية اليوم عجزت الأحزاب الأردنية بأطرافها المختلفة، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين في تحقيق أي حضور فاعل في الحركة السياسية، كما عجزت عن لعب دور مؤثر على مختلف الصعد، فتجربة ما يقارب عشرين عاما كان يمكن لها أن تبلور أحزابا فعالة تمتلك برامج ورؤى ويكون لها حضور في مختلف مناحي الحياة. ويمكن أن نلخص أسباب ابتعاد وعزوف أفراد المجتمع الأردني عن الأحزاب السياسية، وعدم التحمس للانخراط فيها لأسباب عدة منها (النجداوي وآخرون، 1997 والروابده وآخرون، 1999 وأبولراغب وآخرون، 2003 ومشاقيه، 2003):

أولاً: إن معظم كوادر الأحزاب السياسية الأردنية وقياداتها بشكل عام تتفصم الخبرة والدراية في التنظيم الحزبي، فالأحزاب السياسية هي بمثابة مؤسسات سياسية يحتاج العمل بها إلى وقت وجهد ولوائح داخلية دقيقة تنظم العمل وتخطط لإنجاز الأهداف في أوقاتها. ولغياب المؤسسين في معظم أحزابنا الأردنية فقد انعكس ذلك سلباً على الأداء التنظيمي لهذه الأحزاب فحدّ من قدرتها على الانتشار، وضعف بنيتها التنظيمية، لدرجة أنها أصبحت في كثير من الأحيان تواجه مشكلة التواصل مع كوادرها فضلاً عن عدم قدرتها على توجيه الكوادر للالتزام بسياسات الحزب ومواقفه. يضاف إلى ما تقدم ارتباط تكوين الأحزاب السياسية الأردنية بشخصيات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية معروفة في المجتمع الأردني بحيث أصبح هناك خلط بين أهداف الحزب وأهداف رئيسه أو أمينه العام، الأمر الذي جعل المواطن الأردني يتردد في الانضمام إلى هذا الحزب أو ذلك خوفاً من أن يفسر بمثابة ولاء لهذا الشخص أو ذلك. كما انه لم تأخذ الأحزاب بعين الاعتبار المستجدات والمتغيرات التي طرأت على كافة الأصعدة العالمية والعربية إضافة إلى ذلك أنها لازالت لا تحسن استقراء المستجدات وصياغة سياسات وأشكال تنظيمية تتسجم مع متطلبات الواقع الجديد. أضف إلى ذلك التشابه الكبير بين أفكار وأهداف وبرامج معظم الأحزاب الأردنية الذي أحدث إرباكاً لدى المواطن وجعله في حيرة عند تفكيره بالحزب الذي ينتمي إليه وترافق ذلك مع غياب النهج الديمقراطي في عملية السيطرة الحزبية بفعل تغييب الانتخاب الحر مما أدى إلى حرية تداول المواقع القيادية وظهور بعض الحزبيين غير المؤهلين وغير القادرين على قيادة تلك الأحزاب.

ثانياً: فشل الأحزاب في التعامل مع النسيج الاجتماعي للمجتمع الأردني القائم على أساس عشائري، فكل ما أفرزته

قانون الأحزاب السياسية الذي أوجب ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن خمسمائة شخص وأن يكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل وبنسبة (10%) من المؤسسين لكل محافظة، ممن تتوفر فيهم شروط الانتساب للأحزاب. وبملاحظة مجموع الأعضاء لهذه الأحزاب يتضح أن معظمها قد اكتفى بالحد الأدنى من حيث العدد (المادة 5 من قانون الأحزاب رقم 19_2007). ويمكن تقسيم الأحزاب المرخصة التي ظهرت في الأردن بعد عام 1992م إلى أربعة تيارات رئيسية هي: (الخطيب، 2002 وعفيف وآخرون، 2008 ومديرية الأحزاب والدراسات والشؤون القانونية، 2009).

أولاً: التيار القومي: وتقوم مبادئ هذا التيار بشكل عام على فكرة الوحدة العربية، ومن أهم الأحزاب التي تمثل هذا التيار حزب البعث العربي الاشتراكي، وحزب البعث العربي التقدمي، وحزب جبهة العمل القومي.

ثانياً: التيار الديني (الإسلامي): ويدعو هذا التيار إلى اتخاذ الدين الإسلامي كأساس ومنهج في الحكم، ويندرج في هذا التيار العديد من الجماعات والتنظيمات الإسلامية المتمثلة بالإخوان المسلمين، حيث تمثل جبهة العمل الإسلامي الذراع الحزبي لجماعة الإخوان المسلمين، كما يمثل هذا التيار أيضاً حزب الوسط الإسلامي.

ثالثاً: التيار اليساري الماركسي: ويتخذ هذا التيار من المنهج الماركسي الاشتراكي منهجاً للعمل والتنظيم ومن أهم الأحزاب التي تندرج في إطار هذا التيار الحزب الشيوعي الأردني.

رابعاً: التيار المحافظ الوسطي: وهو قريب بشكل عام من النظام السياسي ونهجه في الحكم، ويركز على مبادئ محكومة بعقيدة أو بفكرة محددة مثل الإيمان بالديمقراطية والتعددية السياسية والحريات العامة، والحفاظ على الوحدة الوطنية، ومن أهم الأحزاب التي تندرج في إطار هذا التيار حزب الجبهة الأردنية الموحدة، والحزب الوطني الدستوري، وحزب الأمة وحزب المستقبل.

العلاقة بين الأحزاب السياسية والنظام:

إن الشعب العربي عامة والأردني خاصة قد مر بتجارب تميّز طابعها بالإحباط والخوف لدرجة أن كلمة حزب قد ارتبطت بالمنوع والمحظور من جهة، وعدم الأهمية والعزوف من جهة أخرى. وأصبح المواطن يسلم أمره للأمر المفروض ويكتفي بالمراقبة وعدم التدخل بالسياسة، ومن هنا فإن عقدة الخوف واليأس لازمت المواطن الأردني، وارتبط العمل الحزبي لا شعورياً بالعقاب والتحریم، ومن هنا فإن معظم فئات المجتمع

السياسية، ومهارات المشاركة السياسية، ومن خلال عمليات التثقيف السياسي وغرس الثقة في النظام السياسي وتنمية الوعي السياسي لدى الطلبة (السليحات، 2005).
مشكلة الدراسة وأسئلتها:

على الرغم من الانفراج السياسي الأردني، وحصول الأحزاب على الترخيص وعلى المظلة القانونية، إلا أن أداء الأحزاب السياسية المتدني لم يقنع المواطنين بأن الأحزاب باتت ضرورة وطنية وركيزة أساسية للديمقراطية، إن لم تكن الركيزة الأولى لها. ومن هنا عانت الأحزاب السياسية في الأردن من عزوف الجماهير عنها، فكانت الصدمة العلنية التي ترتبت عن الانفراج السياسي، قد كشفت عن مشكلات عميقة تعاني منها غالبية الأحزاب. لقد جاء الانفراج الجديد ليحرر الأحزاب من اعتبارات المحافظة على التماسك الداخلي في مواجهة القمع الخارجي، فأصبحت تعاني زمن الانفراج من عزلة، ومحدودية تأثيرها وفعاليتها في الأوساط الشعبية، وانحسار نفوذها السياسي عموماً، وقد برهنت أحداث كثيرة على ذلك منها الانتخابات النيابية في الدورات التي تلت زمن الانفراج السياسي. ونظراً لمحدودية الدراسات التي عنيت بدراسة واقع الأحزاب في الأردن وما تعيشه من تحديات، ومحدودية الدراسات التي بحثت دور أعضاء هيئة التدريس في الجامعات في تحديد درجة التحدي، فقد جاءت هذه الدراسة في محاولة لتقليص الفجوة بين الواقع والمأمول من خلال التعرف على درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية، وعليه تتمثل مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن السؤالين التاليين:

1. ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية، ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha = 0.05$ في درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، تعزى لمتغيرات الدراسة (الجامعة، الرتبة الأكاديمية، التخصص)؟

أهمية الدراسة:

من خلال استعراض تاريخ التجربة الحزبية في الأردن لوحظ اتساع الفجوة بين الأحزاب والجماهير، كما تعددت الآراء حول أسباب هذه الفجوة فالبعض يضع اللوم على الأحزاب نفسها، وآخرين يلقون باللوم على الحكومة ويرون أنها تعمل على تحجيم الأحزاب وتقييدها والحد من نشاطها، وطرف ثالث يرجع السبب إلى المجتمع بسبب التجربة السياسية السابقة

الأحزاب أنها حاولت استغلال النقل العشائري، بحيث يعزز الحزب أعضاء ممن لهم ثقل عشائري، ويتم ترشيحهم للانتخابات. كما إن شعور المواطن الأردني أن العشيرة هي التي تحقق له قدراً من المكانة يجعله لا ينظر إلى عملية انتمائه إلى الحزب السياسي على أنها مطلب ضروري وملح، فالعشيرة كانت ومازالت الحلقة الأقوى في عملية التعبير عن المصالح وبالتالي ستظل منافساً قوياً للأحزاب.

ثالثاً: الموروث السياسي للفترة التاريخية بين عام 1957-1989 والتعبئة السياسية المعادية للأحزاب على أساس أنها معادية للنظام.

رابعاً: قانون الصوت الواحد للناخب الذي يهدف إلى إلغاء الطابع السياسي للعملية الانتخابية وتهميش دور الأحزاب وإحلال التنافس العشائري بدلا من طرح السياسات التي يتمناها المرشحون على امتداد الوطن ليخرج بعد ذلك النائب الناجح ممثلاً ليس لتوجه سياسي معين وإنما لعشيرة أو إقليم.

خامساً: فشل الأحزاب السياسية في دول العالم الثالث بشكل عام والوطن العربي بشكل خاص في تحقيق أهدافها وطموحاتها حتى بعد استلامها للسلطة مما أدى إلى تدني مصداقيتها وشعبيتها.

دور الجامعة في العمل الحزبي:

وتعد الجامعات مؤسسات تعليمية ذات تأثير قوي في تكوين الفرد، وتوجيه سلوكه، وتعديل مواقفه واتجاهاته، فهي تعد الطلبة ليكونوا مواطنين صالحين، نافعين لأنفسهم ولمجتمعهم، من خلال ما اكتسبوه من إعداد جيد يمكنهم من ممارسة التفكير العلمي، وتحمل المسؤولية، وأداء دورهم في خدمة هذا الوطن. وهذا لا يتسنى لهم إلا بوجود عضو هيئة التدريس الممتمك للخبرة الحياتية، والمعد أكاديمياً والقادر على لعب دور المنهج الخفي في تنمية القيم السياسية والثقافية لدى الطلبة، وإكسابهم عدداً من أنماط السلوكيات المرغوبة، مما يسهم في تطوير معرفتهم السياسية وفي تشكيل مفاهيمهم واتجاهاتهم السياسية. ويؤدي أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بصورة عامة، وفي قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية بصورة خاصة، دوراً مهماً في إعداد المواطن الصالح الذي يدرك معنى المواطنة والعلاقة بين الحقوق والواجبات، ويؤمن بأهمية الحرية وبناء الذات الواعية القادرة على تحمل المسؤولية. كما أن الاتصال المباشر بين أعضاء هيئة التدريس في هذه التخصصات من جهة وبين الطلبة من جهة أخرى يجعل لعضو هيئة التدريس تأثيراً واضحاً وهاماً في تشكيل اتجاهات الطالب، وبذلك يكون لهم دور مهم في تحقيق التنشئة السياسية، من خلال نقل المعرفة السياسية وغرس وتنمية القيم

في محافظة إربد، وأظهرت النتائج أن اتجاهات عينة الدراسة كانت سلبية، كما أكدت قصور دور الأحزاب في التنمية السياسية، وفي بناء ثقافة سياسية حزبية إيجابية تبني ثقة المواطنين بالأحزاب.

أما دراسة العقيلي وتيم (2005) وهي دراسة نظرية، والموسومة "الوعي بالنظام السياسي الأردني" فقد تناولت ضرورة التثقيف السياسي للمواطن الأردني لإعداده للانخراط في الحياة السياسية، ونقل ثقافة النظام للمواطنين، وغرس قيم وسلوكيات هذا النظام، على اعتبار أن التنشئة السياسية أولى وظائف النظام السياسي ومدخله للعملية السياسية، وتمكنه من الديمومة والاستمرار. وتوصلت الدراسة إلى أبرز الوظائف التي يتعين على النظام السياسي الأردني إتباعها للوصول بأفراده إلى مرحلة الوعي السياسي.

كما تناولت العواملة (2005) اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني، وهدفت الدراسة إلى تناول مفهوم المشاركة السياسية في الأردن، وتتبع تاريخ المسيرة الديمقراطية وتطور الحياة الحزبية في الأردن، وأهم معوقات التعددية الحزبية.

وفي دراسة أجراها الرويضان (2006) هدفت إلى تسليط الضوء على أسباب العزوف عن العمل الحزبي في الساحة الأردنية على الرغم من مرور فترة طويلة على عودة الحياة الديمقراطية إلى الأردن. وتوصلت الدراسة إلى أن هناك انخفاضاً في نسبة المشاركة السياسية للطلاب في الأردن لعدة أسباب تتعلق بطبيعة الحياة السياسية والحريات السياسية في الأردن، وطبيعة العمل والمشاركة السياسية للأحزاب في الأردن والعامل الاقتصادي والاجتماعي والنفسي. ومن هنا وضعت الدراسة تصوراً لتفعيل المشاركة السياسية الطلابية في الأردن.

وهدفت دراسة الفواعير (2006) إلى التعرف على اتجاهات الطلبة في الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية. وقد أكدت نتائج الدراسة تدني الوعي السياسي لدى عينة الدراسة بأهمية وضرورة العمل الحزبي، وعدم قدرة الأحزاب السياسية القائمة على تلبية آمال وطموح الأفراد وقصور المقررات الجامعية وعدم تناولها لأهمية الأحزاب السياسية.

وجاءت دراسة اممود (2007) بعنوان "الأحزاب السياسية في الوطن العربي وإشكاليات العلاج"، وسعت إلى التعرف على أهم معوقات العمل الحزبي في الوطن العربي، وأسباب إجماع المجتمع عن العمل السياسي. وتوصلت هذه الدراسة النظرية لعدد من هذه المعوقات منها ضعف التنشئة والثقافة السياسية بأصول الديمقراطية وحقوق المواطنة والحريات، ابتداء من الأسرة ومروراً بالمناهج التربوية والتعليمية. أضف إلى ذلك تردد

وحظر العمل الحزبي. ومن هنا جاءت هذه الدراسة في محاولة لتلمس الأسباب الكامنة وراء عزوف المجتمع الأردني عن العمل الحزبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، ويأمل الباحث أن يفيد من هذه الدراسة كل من:

1. أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية، من خلال تعريفهم بطبيعة الأوضاع السياسية التي يعيشها المجتمع للمساهمة في التنمية السياسية عن طريق البحث العلمي، وعن طريق الحث على المشاركة السياسية وبيان أهميتها.

2. أصحاب القرار والمهتمون بالعمل الحزبي، من خلال ما قدمته الدراسة من تأصيل نظري عن الأحزاب وواقعها، بما يساعد في تقديم رؤية واضحة للعمل الحزبي في الأردن، ليتمكنوا من تقييم الوضع الحزبي في الأردن، وبالتالي وضع تصور لمواجهة التحديات الحزبية.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات النظرية التي سعت لتتبع الحياة الحزبية في الأردن منها دراسة نقرش (1992) والتي قدمت تاريخ الحياة الحزبية في الأردن بتتبع تاريخي يرافقه تحليلاً للهيكلية التنظيمية للأحزاب الأردنية. وساعدت هذه الدراسة في معرفة مراحل تطور الأحزاب السياسية في الأردن ومعرفة أبرز التحديات المحكومة بها.

وتعرضت دراسة الطراونه وآخرون (1997) إلى أهم التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن مؤكدة أن التجربة الديمقراطية مازالت غير ناضجة وما زالت في مرحلة اختبار وعرضة للتشكيك، كما أكدت الدراسة أنه إذا أريد أن تكون هناك ديمقراطية فعلية فلا بد للأحزاب أن تنجح في القيام بدورها.

وسعت دراسة السيد (2000) إلى استخلاص العوامل والظروف المؤدية إلى عزوف شباب الجامعات وانصرافهم عن المشاركة الاجتماعية والسياسية في المجتمع المصري. وتوصلت الدراسة إلى أن المشكلة الاقتصادية تعد من أول وأهم المشكلات التي يعاني منها الشباب الجامعي، إضافة لعدد من المشكلات مثل قصور دور الجامعات في توجيه الطلبة نحو الاهتمام والاحتكاك بقضايا المجتمع ومشكلاته وتربية الطلاب على نماذج المشاركة السياسية.

وجاءت دراسة العزام (2003) بعنوان "اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية" وقد هدفت إلى الكشف عن دور الأحزاب في عملية التنمية السياسية وعن المعوقات التي تعترض طريقها، والتعرف على طبيعة اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية الأردنية. وتكونت العينة من (3300) حالة

استبانة. وقد استبعدت ثلاث استبانات لعدم استكمال تعبئتها، وبذلك فقد بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (180) وما نسبته (91,4%) من مجتمع الدراسة، ويشير الجدول (1) إلى توزع أفراد الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الرتبة الأكاديمية، والجامعة، والتخصص

النسبة	التكرار	الفئات	
76.7%	138	حكومية	الجامعة
23.3%	42	خاصة	
12.7%	23	أستاذ	الرتبة الأكاديمية
30.0%	54	مشارك	
47.2%	85	مساعد	
10.1%	18	محاضر	التخصص
28.3%	51	علوم سياسية	
45.0%	81	علوم تربوية	
22.2%	40	تاريخ	
4.5%	8	تخصصات أخرى	المجموع
100%	180		

أداة الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة أداة الاستبانة المكونة من جزئين، الأول يتضمن توضيح لماهية الأداة وهدفها، ومعلومات تتعلق بالمستجيب عن الأداة، والجزء الثاني يتضمن (35) فقرة تقيس درجة التحدي للتحديات الحزبية التي تواجه الأحزاب الأردنية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية. وقد تم تطوير هذه الاستبانة بالرجوع إلى الأدب النظري ذا العلاقة بالموضوع أولاً، وعبر الاتصال بوزارة التنمية السياسية في الأردن للحصول على قائمة بأسماء الأحزاب السياسية الأردنية، وعناوين مقرات هذه الأحزاب، وقائمة بأسماء وهواتف ضباط ارتباط الأحزاب السياسية الأردنية، بهدف إجراء عدد من المقابلات مع الأمناء العاملين لأبرز الأحزاب السياسية الأردنية، ومع عدد من النشطاء الحزبيين، التي هدفت إلى معرفة التحديات التي تواجه الأحزاب السياسية في الأردن من وجهة نظرهم، وذلك من خلال طرح عدد من الأسئلة. وقد تم الأخذ بأبرز هذه التحديات ومقارنتها بالتحديات الواردة في الأدب النظري والدراسات التي عنيت بموضوع الأحزاب

وإحجام شريحة واسعة من المجتمع عن المشاركة في العمل السياسي الحزبي، وذلك لأسباب متعددة أهمها عدم قدرة الأحزاب على تلبية آمال وطموحات المواطنين. ورهبة المجتمع من فكرة الحزبية بتأثير من فترة الأحكام العرفية الطويلة التي عاشتها البلاد العربية بشكل عام.

وباستعراض هذه الدراسات نلاحظ أنها قد تناولت تاريخ الحياة الحزبية، ومراحل تطور الأحزاب في الأردن، وما يواجهها من تحديات (النقرش، 1992 والظراونه وآخرون، 1997). كما تطرقت عدد من الدراسات إلى العوامل والظروف المؤدية إلى عزوف مختلف فئات المجتمع الأردني عامة وطلبة الجامعات خاصة عن المشاركة السياسية (العزام، 2003 والرويضان، 2006 والفواعير 2006) وأسباب هذا العزوف في بعض أقطار الوطن العربي (السيد، 2000). وتناولت بعض الدراسات إشكالية ومعوقات العمل الحزبي في الوطن العربي عامة (احمود، 2007). وقد اتفقت هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها موضوع الأحزاب السياسية في الأردن، في حين اختلفت عن الدراسات السابقة في تركيز البحث على ما يواجه العمل الحزبي في الأردن من تحديات بعد أن تم تصنيف هذه التحديات إلى ثلاثة أقسام، ومعظم الدراسات السابقة في هذا المجال هي دراسات نظرية، وقليلة هي الدراسات الميدانية كما هو الحال في هذه الدراسة. وانفردت الدراسة في اختيار مجتمع الدراسة فليس هناك دراسات تناولت التحديات الحزبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم السياسية في الجامعات الأردنية، ونظراً لاستحداث تدريس مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية فقد تم ضم أعضاء هيئة التدريس لمساق التربية الوطنية لمجتمع الدراسة.

الطريقة والإجراءات:

يتناول هذا الجزء عرضاً لمنهج الدراسة ولمجتمعا وعينتها، وأداتها وما تحقق لها من صدق وثبات، ومتغيرات الدراسة، والمعالجة الإحصائية.

منهج الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف هذه الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية، ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة الذين هم على رأس عملهم في الفصل الأول من العام الدراسي 2009-2010 والبالغ عددهم (197) عضو هيئة تدريس. وقد وزعت الاستبانة على أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد (183)

استبانة، وقد تم استخراج الدرجات على الاستبانة بترجمة سلم الإجابة اللفظي لكل فقرة إلى سلم تقديري رقمي مؤلف من خمس درجات: أوافق بدرجة كبيرة جدا (5) درجات، وأوافق بدرجة كبيرة (4) درجات، وأوافق بدرجة متوسطة (3) درجات، وأوافق بدرجة قليلة درجتين، وأوافق بدرجة قليلة جدا درجة واحدة، وقد اعتمد الباحث على القيم المعيارية التالية: الفقرة التي يقل متوسطها الحسابي عن (2.49) فإن درجة التحدي منخفضة، والفقرة التي يتراوح متوسطها الحسابي بين (2.5-3.49) فإن درجة التحدي متوسطة، والفقرة التي يزيد متوسطها الحسابي عن (3.5) فإن درجة التحدي مرتفعة. وللإجابة عن أسئلة الدراسة تم تفرغ البيانات الواردة في الاستبانة، وتحليلها إحصائياً ببرنامج (spss) كما استخدمت التقنيات الإحصائية المناسبة لكل سؤال من أسئلة الدراسة، مثل: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية واختبار (ت) وتحليل التباين، واختبار المقارنات البعدية.

نتائج الدراسة:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية؟

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية، ودرجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، وفي المجالات الثلاثة للأداة وهي مجال التحديات الحزبية الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع، ثم التحديات الحزبية الناتجة عن علاقة الأحزاب بالحكومة، وأخيراً التحديات الحزبية الناتجة عن الأحزاب ذاتها. وقد رتبنا تنازلياً، حسب الوسط الحسابي للفقرة وأهميتها النسبية، كما هو مبين في الجداول (3، 4، 5) على التوالي:

السياسية في الأردن. وبذلك تم تطوير فقرات الاستبانة وتقسيم هذه التحديات إلى ثلاثة مجالات: المجال الأول التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع وتكون من (9) فقرات، والمجال الثاني التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالحكومة وتكون من (11) فقرة، وأخيراً المجال الثالث التحديات الناتجة عن الأحزاب ذاتها وتكون من (15) فقرة.

وللتحقق من صدق الأداة فقد عرضت على مجموعة من المحكمين في الجامعات الأردنية تم اختيارهم بالطريقة القصديّة، وقد تم الأخذ بما اتفقوا عليه من ملاحظات فعدلت بعض الفقرات وحذفت فقرتان، وأصبحت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (35) فقرة، وبذلك تحقق للأداة صدق المحكمين. وللتحقق من درجة ثبات الأداة فقد تم استخدام معامل الثبات للاتساق الداخلي بحساب معادلة "كرونباخ ألفا" لمجالات الأداة، وأظهرت النتيجة ثباتاً مقبولاً لكل المجالات والجدول (2) يبين ذلك.

يتضح من الجدول (2) أن معاملات الاتساق الداخلي قد تراوحت بين 91% و 93% وتعد هذه المعاملات مناسبة لاستكمال إجراءات الدراسة.

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1. الجامعة: ولها مستويان حكومية، وخاصة.
2. الرتبة الأكاديمية: ولها أربعة مستويات وهي أستاذ، وأستاذ مشارك، وأستاذ مساعد، ومحاضر.
3. التخصص: وله أربعة مستويات هي العلوم السياسية، العلوم التربوية، التاريخ، تخصصات أخرى.

ثانياً: المتغير التابع: التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية.

التصحيح والمعالجة الإحصائية:

بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (180)

الجدول (2)

معامل الاتساق الداخلي كرونباخ ألفا لمجالات الأداة

الاتساق الداخلي	عدد فقرات المجال	المجال
90%	9	التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع.
91%	11	التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالحكومة.
93%	15	التحديات الناتجة عن الأحزاب ذاتها.
96%		الكلية

الجدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودرجة التحدي لفقرات المجال الأول
"التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع" مرتبة تنازليا حسب الوسط الحسابي للفقرة وأهميتها النسبية.

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	التحديات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة التحدي
9	1	تآكل دخول الطبقة الوسطى التي تعد المادة الأساسية الرافدة للأحزاب بالأعضاء والكوادر.	4.49	0.68	89.8%	عالية
5	2	شعور المواطن بالإحباط بسبب أوضاع العالم العربي السياسية.	4.02	0.57	80.4%	عالية
8	3	التعبئة السياسية في الفترة من 1957-1989 المعادية للأحزاب وأنها معادية للنظام وللوطن.	3.88	0.83	77.6%	عالية
7	4	التنشئة السياسية المتمثلة بالخوف من الانتساب للأحزاب.	3.77	0.79	75.4%	عالية
1	5	شعور المواطن بأن الانتماء العشائري والجهوي أفضل من الأحزاب في تحقيق أغراضهم.	3.45	0.78	69%	متوسطة
4	6	منافسة مؤسسات المجتمع المدني للأحزاب.	2.1	0.72	42%	منخفضة
3	7	جهل المواطنين بحقوقهم في المشاركة السياسية.	1.95	0.55	39%	منخفضة
2	8	عدم مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية.	1.88	0.60	37.6%	منخفضة
6	9	واقع التداخل الديموغرافي والسياسي الأردني الفلسطيني.	1.40	0.54	28%	منخفضة
						متوسطة
المجموع						

الجدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودرجة التحدي لفقرات المجال الثاني
"التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالحكومة" مرتبة تنازليا حسب الوسط الحسابي للفقرة والأهمية النسبية

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	التحديات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة التحدي
15	1	قانون الصوت الواحد للناخب بهدف إلغاء الطابع السياسي للعملية الانتخابية.	4.60	0.49	92%	عالية
18	2	النظر للأحزاب على أنها معارضة وضد النظام والأمن والاستقرار.	4.40	0.55	88%	عالية
20	3	تقييد الأحزاب فيما يتعلق بالمحاضرات والنشاطات.	4.31	0.46	86.2%	عالية
19	4	حرمان الأحزاب من التعبير عن آرائها في وسائل الإعلام.	4.15	0.35	83%	عالية
17	5	وضع الحكومة قيود على بعض الوظائف وعدم السماح للحزبيين العمل بها.	4.03	0.58	80.6%	عالية
10	6	تجاهل الحكومات لوجودها بعدم التشاور معها في القضايا الأساسية.	3.64	1.02	72.8%	عالية
14	7	التوجه الإعلامي المضاد للأحزاب واتهامها بالتقصير.	3.15	0.94	63%	متوسطة
11	8	منع الأحزاب من تسيير المظاهرات الهادفة إلى التعبير عن توجهات الشعب.	2.72	0.95	54.4%	متوسطة
12	9	تشجيع الانشقاق في صفوف الأحزاب السياسية بهدف التشكيك في جدوى العمل الحزبي.	1.71	0.45	34.2%	منخفضة
13	10	العمل على إرهاب المعارضين باقتعال القضايا ضد بعض الأحزاب السياسية.	1.61	0.48	32.2%	منخفضة
16	11	البيانات الرسمية ضد العمل الحزبي تصرّحا وتلميحا.	1.30	0.45	26%	منخفضة
						متوسطة
المجموع						

الجدول (5)

المتوسطات الحسابي والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ودرجة التحدي لفقرات المجال الثالث "التحديات الناتجة عن الأحزاب ذاتها" مرتبة تنازلياً حسب الوسط الحسابي للفقرة وأهميتها النسبية

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	التحديات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	درجة التحدي
34	1	عدم قدرة الأحزاب على صياغة برامج ملموسة مقنعة تسهم في حل مشكلات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية.	4.59	0.51	91.8%	عالية
24	2	عجز الأحزاب عن تشخيص مشاكل المجتمع والمساهمة في وضع حلول لها.	4.31	0.68	86.2%	عالية
35	3	طرح الأحزاب للشعارات المثالية وغير الواقعية والتي ليس بمقدورها تحقيقها على أرض الواقع.	4.07	0.38	81.4%	عالية
25	4	فشل الأحزاب في التعامل مع نسج المجتمع الأردني القائم على أساس عشائري.	2.34	0.71	46.8%	منخفضة
21	5	تشابه برامج الأحزاب السياسية.	2.42	0.68	46.4%	منخفضة
31	6	عدم استيعاب الأحزاب للمتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية.	2.28	0.69	45.6%	منخفضة
28	7	شخصانية الأحزاب من خلال تكريس القيادات الحزبية لفترات طويلة دون تغييرها بوسائل ديمقراطية.	2.12	0.48	42.4%	منخفضة
26	8	إن علاقة الأحزاب مع بعضها البعض تعتمد على الأشخاص.	1.93	0.70	38.6%	منخفضة
23	9	افتقار الأحزاب إلى الخبرة في عملية الاتصال بالجمهور.	1.88	0.90	37.6%	منخفضة
30	10	اقتصار نشاطات الأحزاب وقيادتها على النخب السياسية.	1.80	0.88	37%	منخفضة
22	11	ارتباط الأحزاب بزعيم معين.	1.84	0.88	36.8%	منخفضة
29	12	اقتصار الأحزاب السياسية في مراكز المدن والعاصمة عمان.	1.83	0.96	36.6%	منخفضة
33	13	عدم مشاركة الأحزاب في المؤتمرات التي تقام على أرض الوطن.	1.71	0.94	34.2%	منخفضة
32	14	محاولة الأحزاب استرضاء الحكومة وعدم معارضتها طمعا في مناصب معينة لقياداتها.	1.63	0.96	32.6%	منخفضة
27	15	عدم وجود تواصل مؤسسي بين القيادات الحزبية وكوادرها في الفروع والمحافظات.	1.57	0.54	31.4%	منخفضة
المجموع						
			2.41	0.77	48.3%	منخفضة

الأحزاب السياسية بالحكومة، قد تراوحت بين العالية والمنخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.60-1.30)، كما انحصرت الأهمية النسبية لجميع فقرات المجال بين (92%-26%). وقد جاءت أهم نقاط القوة في الفقرة (15) "قانون الصوت الواحد للناخب بهدف إلغاء الطابع السياسي للعملية الانتخابية". أما أهم نقاط الضعف فقد تمثلت في الفقرة (16) "البيانات الرسمية ضد العمل الحزبي تصريحاً وتلميحاً". وقد كانت درجة التحدي للمجال ككل بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.23) وبلغت الأهمية النسبية (64.7%). يتبين من الجدول (5) أن درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في مجال التحديات الناتجة عن الأحزاب السياسية ذاتها، قد تراوحت بين مستويين عالية ومنخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.59-1.57)، كما

يتبين من الجدول (3) أن درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في مجال التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع، قد تراوحت بين العالية والمنخفضة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.49-1.40)، كما انحصرت الأهمية النسبية بين (89.8%-28%). وقد جاءت أهم نقاط القوة في الفقرة (9) "تآكل دخول الطبقة الوسطى التي تعد المادة الأساسية الرافدة للأحزاب بالأعضاء والكوادر". أما أهم نقاط الضعف فقد تمثلت في الفقرة (6) "واقع التداخل الديموغرافي والسياسي الأردني الفلسطيني". وقد كانت درجة التحدي للمجال ككل بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.99) وبلغت الأهمية النسبية (59.8%). يتبين من الجدول (4) أن درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في مجال التحديات الناتجة عن علاقة

المعيارية وأجرى اختبار (t) والجدول (6) يبين نتائج الفروق التي تعزى لمتغير الجامعة.

يتبين من الجدول (6) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية تعزى لمتغير الجامعة، حيث بلغت قيمة (t) "1.925" وهي غير دالة إحصائياً.

ثانياً: الرتبة الأكاديمية

للإجابة على هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لدرجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في ضوء متغير الرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس كما هو مبين في الجدول (7).

يتبين من الجدول (7) وجود فروق في المتوسطات الحسابية تبعاً لاختلاف الرتبة الأكاديمية، ولمعرفة فيما إذا كانت هذه الفروق دالة إحصائياً، أجرى تحليل التباين الأحادي كما هو مبين في الجدول (8).

يتبين من الجدول (8) أن هذه الفروق غير دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$).

ثالثاً: التخصص

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لدرجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في ضوء متغير تخصص عضو هيئة التدريس كما هو مبين في الجدول (9).

انحصرت الأهمية النسبية بين (91.8%-31.4%) . وقد جاءت أهم نقاط القوة في الفقرة (34) "عدم قدرة الأحزاب على صياغة برامج ملموسة مقنعة تسهم في حل مشكلات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية". أما أهم نقاط الضعف فقد تمثلت في الفقرة (27) "عدم وجود تواصل مؤسسي بين القيادات الحزبية وكوادرها في الفروع والمحافظات". وقد كانت درجة التحدي للمجال ككل بدرجة متوسطة حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.41) وبلغت الأهمية النسبية (48.3%).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي تعزى لمتغيرات (الجامعة والرتبة الأكاديمية والتخصص) لعضو هيئة التدريس؟"

للإجابة عن هذا السؤال حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لمجموع المتوسطات لدرجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن للمجالات الثلاثة، وقد استخدم اختبار (t-test)، وتحليل التباين الأحادي والجدول الآتية تبين ذلك.

أولاً: الجامعة

لمعرفة إن كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية لمجموع درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن تعزى لمتغير الجامعة، فقد حسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات

الجدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، لدرجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في ضوء متغير الجامعة التي يدرس فيها عضو هيئة التدريس، ونتائج اختبار (t) لفحص الفروق بين المتوسطات

التحديات	الجامعة	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
	حكومية	138	101.7174	11.54110	1.925	178	0.056
	خاصة	42	98.0714	7.52684			

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في ضوء متغير الرتبة الأكاديمية

الرتبة الأكاديمية	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أستاذ	23	103.8696	12.71472
مشارك	54	100.7222	10.71134
مساعد	85	99.8706	9.74776
محاضر	18	102.1667	13.40873
المجموع	180	100.8667	10.83105

الجدول (8)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في ضوء متغير الرتبة الأكاديمية.

الدالة الإحصائية	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين
0.434	0.9 17	107.761	3	323.282	بين المجموعات
		117.475	176	20675.518	داخل المجموعات
			179	20998.800	الكلية

في الجدول (11).

يتبين من الجدول (11) أن الفروق بين متوسطي درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من تخصص علوم سياسية، وتخصص علوم تربوية دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) ولصالح تخصص العلوم السياسية، كما يتبين من الجدول أن الفروق بين علوم سياسية وتخصص تاريخ دالة إحصائياً ولصالح تخصص العلوم السياسية، كما يتبين من الجدول أن الفروق بين تخصص علوم سياسية وتخصصات أخرى دالة إحصائياً ولصالح تخصص العلوم السياسية، كما يتبين من الجدول (11) أن الفروقات الثنائية بين متوسطي التحديات الحزبية لتخصصي العلوم التربوية والتاريخ وتخصصات والتخصصات الأخرى غير دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (9) أن متوسط درجة التحدي من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في تخصص العلوم السياسية قد بلغ (105.86) وهو أعلى من متوسط التحديات الحزبية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في تخصص العلوم التربوية (98.77)، وهو بدوره يقل عن متوسط التحديات الحزبية من وجهه نظر أعضاء هيئة التدريس في تخصص التاريخ حيث بلغ المتوسط (99.40)، وهو أيضاً أعلى من متوسط التحديات الحزبية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في التخصصات الأخرى حيث بلغ (97.5). ولمعرفة فيما إذا كانت هناك فروق بين المتوسطات، اجري تحليل التباين الأحادي بين المتوسطات، كما هو مبين في الجدول (10).

يتبين من الجدول (10) وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى ($\alpha = 0.05$) في درجة التحدي تعزى لمتغير تخصص عضو هيئة التدريس، ولمعرفة مصادر الفروق أجري اختبار شيفيه للمقارنات البعدية بين المتوسطات، كما هو مبين

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتوسطات درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في ضوء متغير تخصص عضو هيئة التدريس

التخصص	العدد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
علوم سياسية	51	105.86	14.32
علوم تربوية	81	98.77	7.88
تاريخ	40	99.40	9.58
تخصصات أخرى	8	97.5	7.34
المجموع	180	100.86	10.8310

الجدول (10)

نتائج تحليل التباين الأحادي لمتوسطات درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في ضوء متغير تخصص عضو هيئة التدريس

الدالة الإحصائية	F	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصادر التباين
0.001	5.511	601.054	3	1803.161	بين المجموعات
		109.066	176	19195.639	داخل المجموعات
			179	20998.800	الكلية

الجدول (11)

نتائج اختبار شيفية للمقارنات البعدية بين متوسطات درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في ضوء متغير التخصص

التخصص (I)	علوم سياسية	علوم تربوية	تاريخ	تخصصات أخرى
علوم سياسية	-	(*)7.0850	(*)6.4627	(*)8.3627
علوم تربوية	-	-	0.6222	1.2778
تاريخ	-	-	-	1.9000
تخصصات أخرى	-	-	-	-

(*) دال إحصائيا عند مستوى $\alpha = 0.05$)

مناقشة النتائج:

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: "ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية؟".

أظهرت النتائج أن درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في مجال التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع، قد تراوحت بين العالية والمنخفضة. وقد جاءت أهم نقاط القوة في الفقرة (9) "تأكل دخول الطبقة الوسطى التي تعد المادة الأساسية الرافدة للأحزاب بالأعضاء والكوادر" حيث اعتبرت أعلى تحدي يواجه الأحزاب السياسية في الأردن في مجال التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع. وقد يعزى ذلك إلى أن التآكل الحقيقي الذي أصاب هذه الطبقة مؤخرا؛ نتيجة لظروف محلية وخارجية أولها الأزمة الاقتصادية العالمية التي ألقت بظلالها الثقيلة على الأردنيين، أدى إلى تراجع دور الطبقة الوسطى باعتبارها ضابط إيقاع وصمام أمان، وأصبحت خارج حدود القدرة على التأثير في مجريات الأحداث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. كما أن زيادة معدلات البطالة، وزيادة نسبة الفقر، وتراجع المساهمة في النشاط الاقتصادي والسياسي، وانخفاض استنفادة هذه الطبقة من التوزيع العادل للنتائج المحلي الإجمالي، قد ترتب عليه انشغال المواطن بلقمة العيش، وابتعاده عن العمل الحزبي واعتباره ترفا فكريا، وأحجم عن الانخراط في الأحزاب خاصة وأن هذه الأحزاب لا تلبى له حاجاته، أضف إلى ذلك ما عانته الشعوب العربية عامة من الإحباطات التي تولدت نتيجة للهزائم العديدة للدول العربية أمام إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في فلسطين والعراق. وقد التفت الكثير من المحللين إلى ضرورة الاهتمام بهذه الطبقة وأنه لا يمكن تحقيق مشاركته جماهيرية سياسية حقيقية، وتحقيق التنمية السياسية المنشودة بمعزل عن هذه الطبقة. ومن هنا استوجب تقديم الدعم

الاقتصادي لهذه الطبقة من خلال إعادة النظر في الرواتب والأجور، وزيادة الرواتب، وتثبيت العلاقة بين الأجور والأسعار، ودعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بما يكفل إعادة انخراط هذه الطبقة في الحياة السياسية للمجتمع. أما أهم نقاط الضعف فقد تمثلت في الفقرة (6) "واقع التداخل الديموغرافي والسياسي الأردني الفلسطيني"، حيث اعتبرت هذه الفقرة أدنى تحدي يواجه العمل الحزبي في الأردن في مجال التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع. وقد يعزى ذلك إلى إن الوحدة الوطنية راسخة ومتجذرة في الأردن، فالمجتمع الأردني متجانس، والأردنيون من مختلف المنابت والأصول لهم نفس الحقوق والواجبات، ويتمتعون بالمساواة القانونية والدستورية، ولا يفرق بينهم لاعتبارات الأصل أو العرق أو الدين. أضف إلى ذلك أن الأحزاب الأردنية بكافة أطرافها تولي أهمية كبيرة للقضية الفلسطينية وتعتبرها أولى أولوياتها. ويؤكد هذا القول ما جاء في قانون الأحزاب لعام 2007 المادة (3) التي أكدت أن الحزب يؤسس على أساس المواطنة دون تمييز طائفي أو عرقي أو فئوي أو تفرقة بسبب النوع أو الأصل أو الدين. كل ذلك جعل أفراد عينة الدراسة ينظرون إلى هذه الفقرة باعتبارها أدنى تحدي يواجه العمل الحزبي في الأردن. كما أظهرت النتائج أن درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في مجال التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب السياسية بالحكومة، قد تراوحت بين العالية والمنخفضة. وقد جاءت أهم نقاط القوة في الفقرة (15) "قانون الصوت الواحد للناخب بهدف إلغاء الطابع السياسي للعملية الانتخابية" حيث اعتبرت أعلى تحدي يواجه الأحزاب السياسية في الأردن في مجال العلاقة مع الحكومة. وقد يعزى ذلك إلى أن قانون الصوت الواحد للناخب قد ساهم في إضعاف اللحمة الوطنية وتمزيق المجتمع وإحياء الولاء القبلي، والهويات الفرعية وتكريس صورة نائب الخدمات التابع للحكومة بدلا من أن يكون قريبا عليها ومشعرا لها. كما أتاح هذا القانون المزيد من

الأحزاب امتدادا جماهيريا هو الحزب الذي يقدم خدمات للجمهور من خلال المعونات فهو حزب قد سعى إلى أن تكون له وسائل وقنوات تصله بالجمهور من خلال خدماته لهم. أما الأحزاب التي اكتفت بالتنظير فلم تقدم شيئا للجمهور وهي ليست قادرة على تغيير برامج السلطة أو التشريعات وبالتالي ما هي حاجة المواطن إليها. هذا بالإضافة إلى نظرة المجتمع الأردني للأحزاب بأنها أحزاب شخصية مرتبطة بزعيم الحزب، والانتماء للحزب مرتبط بالولاء لزعيم هذا الحزب. كما أن الأحزاب تنظر إلى الجماهير باعتبارها مخزونا قابلا للاستغلال والجماهير تشعر بأنها تستغل من الأحزاب وبالتالي تشعر أنها لا تستفيد شيئا من الأحزاب أي أن الأحزاب تستغلها وقتما تشاء بالحالات والأوقات التي تعود بالنفع على الأحزاب فقط.

أما أهم نقاط الضعف فقد تمثلت في الفقرة (27) "عدم وجود تواصل مؤسسي بين القيادات الحزبية في العاصمة، وكوادرها في الفروع والمحافظات". وقد اعتبرت أدنى تحدي يواجه الأحزاب السياسية في مجال التحديات الحزبية الناتجة عن الأحزاب ذاتها. وقد يعزى ذلك إلى وعي أعضاء هيئة التدريس بقانون الأحزاب لعام 2007 والذي أكد أنه يجب ألا يقل عدد الأعضاء المؤسسين لأي حزب عن خمسمائة شخص وأن يكون مقر إقامتهم المعتاد في خمس محافظات على الأقل وبنسبة (10%) من المؤسسين لكل محافظة ممن تتوفر فيهم الشروط. وقد أعادت الأحزاب ترتيب وتصويب أوضاعها بناء على هذا القانون، ومن هنا لم يبق وضعها كالسابق والمتمثل في تمركز القيادات الحزبية والعمل الحزبي ككل في العاصمة، وضعف التواصل بين المركز والفروع والمحافظات. أضف إلى ذلك أن الوضع في الأردن لم يعد كالسابق، فقد أصبح التواصل بين المراكز والفروع أكثر سهولة بفضل التقدم التقني الذي جعل من العالم قرية صغيرة. ولذا فقد اعتبر أفراد العينة أن هذه الفقرة لم تعد تشكل تحديا حقيقيا يواجه العمل الحزبي في الساحة الأردنية.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha=0.05$) في درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي تعزى لمتغيرات (الجامعة والرتبة الأكاديمية والتخصص) لعضو هيئة التدريس؟
أولا: الجامعة

أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين المتوسطات الحسابية تعزى لمتغير الجامعة، حيث اتفق أعضاء هيئة التدريس على اختلاف جامعاتهم في رؤيتهم للتحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، وقد يعزى ذلك إلى أن الثقافة السياسية

التدخل للسلطة التنفيذية في الانتخابات وتحجيم قوى المعارضة السياسية. إن هذا القانون يبعد العملية الانتخابية عن كونها برامج سياسية تعالج هموم المواطنين السياسية والاقتصادية وليس فقط مطالبهم واحتياجاتهم الإنمائية ذات الطبيعة المنطقية. وأدى هذا القانون إلى زيادة حدة التنافس العشائري ليصبح التنافس بالدرجة الأولى بين العشائر ضمن الدائرة الانتخابية، والمرشح الذي يمتلك فرص نجاح أكبر، هو من يمتلك قاعدة عشائرية أكبر، أو يحظى بإجماع عشائري، أو ينتمي إلى تحالف عشائري.

أما أهم نقاط الضعف فقد تمثلت في الفقرة (16) "البيانات الرسمية ضد العمل الحزبي تصريحا وتلميحاً". وقد اعتبرت أدنى تحدي يواجه الأحزاب السياسية في الأردن. وقد يعزى ذلك إلى أن التوجهات الملكية السامية وكتاب التكليف السامي تنص على تفعيل دور الأحزاب السياسية وتعزيز مشاركة المواطن لتفعيل الحراك السياسي ضمن برامج وخطط وضوابط دستورية مبينا أن الأحزاب مؤسسات وطنية تسهم في بناء المجتمع المدني. كما أن المعارضة السياسية هي جزء من النظام السياسي الأردني الذي يؤكد أهمية وجود الرأي والرأي الآخر، وضرورة أن تكون هذه المعارضة مؤطرة ببرامج وآليات تستهدف مصلحة الوطن والمواطن، كما أن جميع الأحزاب الأردنية المسجلة وفقا للقانون هي أحزاب وطنية بغض النظر عن لونها السياسي لأن سقفها هو الدولة والدستور الأردني، لذا تمت معاملتها على قدم المساواة من حيث التمويل بغض النظر عن لونها السياسي. وكل ما سبق يؤكد أن لا يمكن أن تكون هناك بيانات رسمية ضد الأحزاب والعمل الحزبي تصريحا أو تلميحاً في الوقت الذي تطرح فيه السلطة التنفيذية مشروعية العمل الحزبي.

كما أظهرت النتائج أن درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن في مجال التحديات الناتجة عن الأحزاب السياسية ذاتها، قد تراوحت بين العالية والمنخفضة. وقد جاءت أهم نقاط القوة في الفقرة (34) "عدم قدرة الأحزاب على صياغة برامج ملموسة مقنعة تسهم في حل مشكلات المواطنين الاقتصادية والاجتماعية" حيث اعتبرت أعلى تحدٍ يواجه الأحزاب السياسية في الأردن في مجال التحديات الناتجة عن الأحزاب ذاتها. وقد يعزى ذلك إلى أن القاعدة الحزبية لأي حزب تختلف بحسب فاعلية البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذا الحزب. فالأحزاب التي تحظى بشعبية ملحوظة تتحدث عن قضايا سياسية جوهرية تمس اهتمامات وشعور المواطن الأردني والعربي، إضافة لبرامجها الإنمائية الهادفة لحل مشكلات الأفراد، وتلبية احتياجاته. كما إن أكثر

تعرض له من تحديات في مساق التربية الوطنية، فإن أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية يؤدون دورا كبيرا في تنمية الوعي السياسي لدى الطلبة من خلال مساقات هذا التخصص، وبالتالي فإن أعضاء هذا القسم أكثر فهما واهتماما ومتابعة لما يستجد على العمل الحزبي في الأردن من قوانين وتعديلات بحكم تخصصهم، وكثيرا ما تأخذ الحكومة بأرائهم وتوجهاتهم واقتراحاتهم، ويتم التعامل معهم باعتبارهم خبراء في هذا المجال لمتابعتهم الحثيثة لمجريات الأمور، والأحداث السياسية، وهم اقدر على إعطاء رؤية نقدية للشؤون السياسية عامة، بما فيها شؤون الأحزاب السياسية.

التوصيات:

في ضوء النتائج التي توصلت لها الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1. أن تعمل الأحزاب السياسية الأردنية على إقناع المواطنين بأهمية العمل الحزبي وضرورته، والعمل الجاد على استقطاب أفراد المجتمع من خلال صياغة برامج حزبية شاملة لكل من الاقتصاد والسياسة والاجتماع تعمل على خدمة الأفراد وتسهم في حل مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية، وملامسة واقع الحياة اليومية للمواطنين بما يزيد من ثقة الجماهير بهم من خلال الانتقال من مرحلة التنظير إلى مرحلة العمل الفعلي.
2. أن توضح الأحزاب طبيعة علاقتها بالدولة وأنها باتت جزءا من النظام السياسي الأردني، الأمر الذي يساعد في تخفيف حدة العزوف الجماهيري وتغيير النظرة السائدة عن الأحزاب باعتبارها معادية للحكومة وللسلطة.
3. تنشيط العمل الإعلامي وإيلاء العمل الحزبي مكانة أكبر في الرسالة الإعلامية وتنظيم أنشطة بما يسهم في نشر الثقافة السياسية، وبيان أهمية العمل الحزبي ودوره في بناء المجتمع الديمقراطي.
4. تعزيز دور الأحزاب في الحياة السياسية والانتخابات، من خلال إلغاء قانون الصوت الواحد، الذي أنعش الولاءات العشائرية والفئوية على حساب المؤسسات الحزبية.

احمود، رائد فوزي، 2007، الأحزاب السياسية في الوطن العربي وإشكالية العلاج. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ع (340).

الحراني، هاني، 1995، المرشد إلى الحزب السياسي. دار السندباد: عمان، الأردن.

الخطيب، نعمان أحمد، 2002، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصر. منشورات جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

بمفهومها السائد تحتوي على مجموعة من العناصر وهي القيم، والمعتقدات، والمبادئ، والمعلومات، وهذه العناصر جميعها مكتسبة، وهي التي تحدد مقدار الوعي السياسي لدى الفرد، وأعتقد أنه ليس للجامعة دور في تحديد هذا الوعي زيادة أو نقصانا، ومن هنا جاءت رؤية أعضاء هيئة التدريس واحدة على الرغم من اختلاف جامعاتهم. أضف إلى ذلك أنه من واجب جميع الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة أن تولي أهمية كبيرة لتوجهات جلالة الملك والحكومات المتعاقبة بأهمية التنمية السياسية والإصلاح السياسي، وأن يحرص أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الأردنية على توجيه الطلبة نحو الاهتمام والاحتكاك بقضايا المجتمع ومشكلاته وتربيتهم على نماذج المشاركة السياسية.

ثانيا: الرتبة الأكاديمية

كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين المتوسطات الحسابية تعزى لمتغير الرتبة الأكاديمية، حيث اتفق أعضاء هيئة التدريس في رؤيتهم للتحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، وقد يعزى ذلك إلى وعي أعضاء هيئة التدريس بما يدور على الساحة الأردنية، وسعة ثقافتهم وإطلاعهم على هذا الجانب، كما أن اهتمامهم بهذا الجانب غير مرهون برتبهم الأكاديمية. أضف إلى ذلك أن المساقات التي يدرسها أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية هي ذاتها على اختلاف رتبهم الأكاديمية ومن هنا لم تختلف رؤيتهم لهذه التحديات باختلاف مستويات هذا المتغير.

ثالثا: التخصص

أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha=0.05$) بين المتوسطات الحسابية تعزى لمتغير التخصص، ولصالح أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية، وقد يعزى ذلك إلى أنه إذا كان أعضاء هيئة التدريس في أقسام العلوم التربوية والتاريخ والتخصصات الأخرى يتطرقون لموضوع الأحزاب السياسية في الأردن وما

المراجع

- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد. لسان العرب. م (1) بيروت ص 208.
- أبو الراغب، علي وعبدالهادي المجالي، وعبدالرحيم العكور، 2003، الأحزاب السياسية الأردنية، الواقع والطموح. مركز القدس للدراسات السياسية: عمان، الأردن.

- كامل، نبيلة عبدالحليم، 1995، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر. دار الفكر العربي: مصر.
- الكخن، أمنون، 1990، الأخوان المسلمون" في الحركات الإسلامية في الأردن. دار البشير: عمان، الأردن.
- الكيالي، عبد الوهاب، 1974، الموسوعة السياسية. الدار العربية للدراسات والنشر: بيروت.
- مديرية الأحزاب والدراسات والشؤون القانونية، 2009، الأحزاب السياسية في الأردن. وزارة التنمية السياسية، عمان، الأردن.
- المشاقبة، أمين مهنا، 1997) دور الأحزاب في التنمية السياسية. مركز الريادة للمعلومات والدراسات: عمان، الأردن.
- المشاقبة، أمين مهنا، 1997، الإطار النظري للأحزاب السياسية. مركز الريادة للمعلومات: عمان، الأردن.
- المشاقبة، أمين مهنا، 1998، النظام السياسي الأردني والمسيرة الديمقراطية. دائرة المكتبة الوطنية: عمان، الأردن.
- المشاقبة، أمين مهنا، 2003، اتجاهات المواطن الأردني نحو الأحزاب السياسية: دراسة ميدانية. أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع (19) ص 575-601.
- مصالحه، محمد، 1999، التجربة الحزبية السياسية في الأردن، دراسة تحليلية مقارنة بين تجربتي الخمسينيات والتسعينيات. دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- مصطفى، هالة، 2001، الأحزاب السياسية. مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة، مصر.
- الميثاق الوطني، 1991، منشورات وزارة الإعلام: عمان، الأردن.
- النجداوي، أحمد وآخرون، 1997، التحديات التي تواجه العمل الحزبي في الأردن. مركز الريادة للمعلومات والدراسات: عمان، الأردن.
- نقرش، عبدالله، 1992، التجربة الحزبية في الأردن. منشورات لجنة تاريخ الأردن، سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة: عمان، الأردن.
- نهار، غازي صالح، 2001، الانتخابات النيابية وظهور الأحزاب السياسية في الأردن للفترة 1989-1997. مجلة شؤون اجتماعية ع (69) ص 66.
- الهياجنه، محمد، 2000، مبادئ العلوم السياسية. دار وائل للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- Alfred, S. 1987. *The State and Society: Peru in Comparative*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 30-37.
- Joseph, L. and Weiner, M. 1996. *Political Parties and Political Development*. N.J., 3-4.
- Robert, D. 1982. *Dilemmas of Pluralist Democracy: Autonomy Versus Control*, New Haven, Conan: Yale University Press.
- رضا، العلامة اللغوي الشيخ أحمد، 1958، معجم متن اللغة. م (2) ص 76 بيروت: لبنان.
- الروابده، عبدالرؤوف وعبدالهادي المجالي، وجميل النمري، 1999، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن. مؤسسة عبدالحميد شومان: عمان، الأردن.
- الرويضان، هاشم سلمان سليمان، 2006، عزوف طلبة الجامعات الأردنية عن المشاركة الحزبية، دراسة حالة الجامعة الأردنية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- زهران، إبراهيم أحمد وشرين اسماعيل العميره، 2008، جلالة الملك عبدالله الثاني بن الحسين وشؤون الأردن السياسية. منشورات الجامعة الأردنية: عمان، الأردن.
- الزيات، السيد عبدالحليم، 2002، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي الجزء الثالث الأدوات والآليات. دار المعرفة الجامعية: جمهورية مصر العربية.
- السليحات، ملوح مفضي، 2005، تطوير أنموذج مقترح في التنمية السياسية لمعلمي التربية الوطنية في المدارس الأردنية الثانوية. رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.
- السيد، سلامة الخميسي، 2000، الجامعة والسياسة في مصر. دار الوفاء بالإسكندرية: جمهورية مصر العربية.
- الطراونه، محمد وآخرون، 1997، دور الأحزاب في التنمية السياسية. مركز الريادة للمعلومات والدراسات: عمان، الأردن.
- العزام، عبدالمجيد، 2003، اتجاهات الأردنيين نحو الأحزاب السياسية. مجلة دراسات الأردنية، م (30)، ع (2)، ص 186.
- عساف، نظام، 1998، الأحزاب السياسية الأردنية (1952-1994) قضايا ومواقف. مركز الريادة للدراسات والمعلومات: عمان، الأردن.
- عفيف، أحمد خليف وآخرون، 2008، التربية الوطنية. دار جرير للنشر والتوزيع: عمان، الأردن.
- العقيلي، مازن أحمد وفوزي أحمد، 2005، الوعي بالنظام السياسي الأردني. مجلة المنارة للبحوث والدراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية م (11) ع (4) ص 146.
- العوامل، مصطفى محمود، 2005، اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو المشاركة في مؤسسات المجتمع المدني. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- غرايبه، خليف، 2005، التربية الوطنية. دار الكتاب للثقافة: عمان، الأردن.
- الفواعير، محمد رسول هشام، 2006، اتجاهات طلبة الجامعات الأردنية نحو الأحزاب السياسية "دراسة ميدانية". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.
- فيليب، برو، 1998، علم الاجتماع السياسي. المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع: بيروت.
- قانون الأحزاب السياسية في الأردن، 1992، المادة 3.
- القانون السياسي لإمارة شرق الأردن، 1928، المادة 11.

**The Degree of Challenges that Face the Jordanian's Party Work
as Perceived by Faculty Members:
(The Political Science Department and professors of National Education course at the
Universities of Jordan)**

*Mallouh Mfadi Al-slaihat **

ABSTRACT

This study aimed at identifying the challenges that face the Jordanian's party work as perceived by faculty members in the political science department and professors of national education course at the universities of Jordan. The sample composed of (180) faculty members of the Political Science department and professors of national education course in the first semester of 2009/2010. The researcher utilized a tool composed of three dimensions and (35) items .

Findings of the study revealed that the challenges regarding the first and second dimension had a medium degree while thus results of the third dimension was a low degree. Moreover, results showed that no significant differences due to university and academic rank variables but there is a significant differences due to area specialty and favour of Political Science.

Keywords: Party Work, Jordan.

* Al-Balqa Applied University, Jordan. Received on 28/3/2010 and Accepted for Publication on 14/9/2010.